



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليلات اقتصادية | 20 كانون الثاني/يناير، 2026

ما وراء النفط الفنزويلي: الاقتصاد السياسي لسياسة هيمنة الدولار الأميركية

مراد ديانني

وحدة الدراسات الاقتصادية

ما-وراء النفط الفنزويلي: الاقتصاد السياسي لسياسة هيمنة الدولار الأميركية

سلسلة: تحليلات اقتصادية

وحدة الدراسات الاقتصادية

20 كانون الثاني/يناير، 2026

مراد دياني

يشغل الدكتور مراد دياني وظيفة باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ستراسبورغ عام 2003.

تنصّب أبحاثه الاقتصادية في مجالات اقتصاد الابتكار، وبدرجة خاصة في اقتصاد المعرفة، إضافةً إلى مجالات فلسفية تهتمّ نظريات العدالة والديمقراطية.

صدرت له العديد من الأبحاث في مجلّات مُحكّمة وفي كتب جماعية بالعربية والفرنسية والإنكليزية. ونشر له عن المركز العربي كتابان: *حرية، مساواة، اندماج اجتماعي* (2014)، *حرية، مساواة، كرامة إنسانية* (2017).

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2026

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية، وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالحٍ مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعاين، قطر

هاتف: +974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

4	ملخص
5	مقدمة
5	أولاً: الهيمنة المستمرة للدولار
7	ثانياً: سياسة الولايات المتحدة تجاه فنزويلا وشبكة الدولار
8	ثالثاً: نفط فنزويلا: الاحتياطيات مقابل الإنتاج
9	رابعاً: المالية الفنزويلية بين "الدولرة" و"إلغاء الدولرة"
10	خامساً: نحو نظامٍ نقدي متعدد المستويات
10	خاتمة
11	المراجع

ملخص

تقدم هذه الورقة منظور الاقتصاد السياسي الدولي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه فنزويلا، في الفترة 2022 - 2026، وتحتاج بأن التصعيد الذي بلغ ذروته، في عملية 3 كانون الثاني/يناير 2026، يمكن فهمه بوصفه محاولةً للدفاع عن الأسس المؤسسية والشبكية لسيادة الدولار، أكثر منه استراتيجيةً للاستيلاء على النفط الفنزويلي، أو تعظيم وصوله إلى الأسواق الأمريكية. فمحدودية إمدادات فنزويلا القابلة للتسليم تحدّ من قدرتها على إعادة تشكيل أسواق الطاقة العالمية، ولذلك تعمل الأدوات الأمريكية، من عقوبات، وتراخيص، وحظر، وضغوط، في المقام الأول، على تنظيم وصول فنزويلا إلى عائدات العملات الصعبة، والحفاظ على نفوذ الولايات المتحدة على التسويات المالية عبر الحدود. وتُظهر الورقة أيضًا أنّ الممارسات التكيّفية لفنزويلا في ظلّ العقوبات، بما في ذلك البدائل المرتبطة بالدولار، مثل "العملات المستقرة"، تعكس التخلّص من الخدمات المصرفية، والالتفاف على نظام القيمة المرجعية للدولار، بدلًا من التخلّص منه على نحوٍ منهجي؛ ما يعزّز فرضية أنّ الصراع المركزي يتعلق بالوسائل النقدية، وقوة الإنفاذ المالية، أكثر منه ببراميل النفط الفنزويلية.

مقدمة

وُصفت العملية الأميركية التي أطاحت الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، في 3 كانون الثاني/يناير 2026، بأنها محاولة "للاستيلاء" على النفط الفنزويلي الهائل. غير أنها كانت تهدف في المقام الأول، وفق تحليل للاقتصاد السياسي الدولي، إلى تعزيز الدور العالمي للدولار الأميركي، باستخدام النفط الفنزويلي وسيلة ضغط، وليس بوصفه هدفًا في حد ذاته. وذلك لأن صناعة النفط الفنزويلية متدهورة إلى حد بعيد؛ إذ انخفض الإنتاج من ملايين البراميل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى أقل من مليون برميل يوميًا¹. ومع توافر جزء ضئيل فحسب من الإنتاج التاريخي، يجري في الغالب تسليم معظمه عبر شحنات سرية، لم يعد النفط الفنزويلي يؤدي أي دور مباشر تقريبًا في سوق الطاقة العالمية². من جهة أخرى، وعلى النقيض من ذلك، لا يزال الدولار الأميركي يهيمن على التمويل العالمي؛ فهو يمثل نحو 58 في المئة من احتياطات النقد الأجنبي المعلنة³، و88 في المئة من تداولات العملات الأجنبية العالمية⁴. ومن ثم، فإن العقوبات والضوابط المالية الأميركية، مثل حظر شحنات النفط الفنزويلية، وإصدار تراخيص انتقائية، واستخدام شبكات الدفع الخاصة بها، يمكن فهمها على أنها أدوات لفرض سيادة الدولار، وليس بوصفها استيلاءً كلاسيكيًا على ثروات نفطية.

تستعرض الورقة أولاً، مقاييس سيادة الدولار ومحركاته، وتلخص كيفية تعزيز أدوات السياسة الأميركية لتلك الشبكة النقدية. ثم تدرس الوضع النفطي والمالي لفنزويلا. وتوضح أن احتياطات فنزويلا الهائلة لم تترجم أبدًا إلى تأثير في السوق، وأن تدفق النفط الحالي ضئيل ويمكن استبداله بسهولة. وتحلل أيضًا ترتيبات العملة الفنزويلية؛ ففي ظلّ العقوبات، لجأت فنزويلا إلى بدائل مرتبطة بالدولار، مثل العملة المشفرة "تيثر" Tether⁵، والمقايضة. غير أن هذه البدائل نفسها تعمل ضمن نظام الدولار بدلاً من استبداله. ومن ثم، تطرح الورقة سؤالها الرئيس: هل كانت الإجراءات الأميركية منطقيةً بوصفها إجراءات "سياسة الدولار"؟ فالقارئ تشير إلى أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة تعاملوا مع النفط الفنزويلي إلى حد بعيد بوصفه عامل إكراه اقتصادي ضمن نظام الدولار العالمي؛ أي بصفته وسيلة للضغط على مادورو، وإظهار حزم الموقف الأميركي وصلابته، وليس بوصفه مجرد نفط متدفق يصبّ في أسواق الولايات المتحدة. فالحصار الأميركي لفنزويلا واعتقال رئيسها يعكسان محاولة للسيطرة على الإيرادات بالدولار، وليس تعظيم إنتاج النفط الفنزويلي.

أولاً: الهيمنة المستمرة للدولار

لفهم أهمية فنزويلا في استراتيجية الدولار، نذكر بدايةً كيف يجري قياس "سيادة الدولار"، وسبب استمرارها. فحصة الدولار من العملات الاحتياطية لا تزال أعلى كثيرًا من أي منافس له. ووفقًا للاحتياطي الفدرالي، شكّل الدولار نحو 58 في المئة من الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية في عام 2024⁶. ومقارنةً بالدولار، لا

1 Alain Sherter & Mary Cunningham, "U.S. Seeks to Tap Venezuela's Vast Oil Reserves after Military Strikes," *CBS News*, 5/1/2026, accessed on 16/1/2026, at: <https://acr.ps/1L9F2Jc>

2 Ibid.

3 Carol Bertaut, Bastian von Beschwitz & Stephanie Curcuru, "The International Role of the U.S. Dollar – 2025 Edition," *The Fed. Notes*. Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System, 18/7/2025, accessed on 16/1/2026, at: <https://acr.ps/1L9F2w2>

4 Bank for International Settlements, "OTC Foreign Exchange Turnover in April 2022," *Triennial Central Bank Survey*, Monetary and Economic Department 27/10/2022, accessed on 16/1/2026, at: <https://acr.ps/1L9F2JE>

5 تيثر أو "يو إس دي تي" USDT، هي أهم عملة مشفرة "مستقرة" Stablecoin، تصدر عن شركة التكنولوجيا المالية "تيثر ليميتد" Tether Limited، التي يوجد مقرّها في السلفادور. وهي مصممة للحفاظ على تعادل اسمي "واحد إلى واحد" مع الدولار الأميركي، لتسهيل المعاملات الرقمية ذات الأسعار المستقرة نسبيًا. ويجري تداولها على شبكات "بلوكتشين" Blockchain متعددة، وتستخدم على نحو واسع أداة تسوية مرجعية بالدولار في أسواق العملات المشفرة، والتحويلات عبر الحدود.

6 Bertaut, von Beschwitz & Curcuru.

يمثل اليورو سوى حوالي 20 في المئة من الاحتياطيات العالمية، والين الياباني 6 في المئة، والرنمينبي الصيني حوالي 2 في المئة.⁷ وقد ظلت هذه الحصة ثابتة مدة سنوات؛ فبعد أن انخفضت بأكثر من 70 في المئة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم تتغير تقريباً منذ عام 2022.⁸ وتظهر هيمنة الدولار بطرائق أخرى أيضاً؛ فهو العملة الرئيسة في التمويل العالمي؛ فقد أفاد بنك التسويات الدولية أن الدولار كان طرفاً في 88 في المئة من جميع معاملات الصرف الأجنبي في نيسان/أبريل 2022.⁹ وفي التجارة والمدفوعات الدولية، توجد أنماط مماثلة؛ إذ تشير البيانات إلى أن نحو 80 - 90 في المئة من المعاملات العالمية الكبرى (خاصة النفط، والمواد الخام) يجري تحرير فواتيرها أو تسويتها بالدولار. وحتى محاولات التنويع لم تحقق سوى تقدم متواضع. فعلى سبيل المثال، ارتفع استخدام "البترويوان" Petroyuan¹⁰، لكن على نحو محدود؛ إذ لا تزال معظم صفقات النفط مقابل عملات أخرى تتضمن عنصرًا بالدولار. وهو ما تؤكد دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي لم تجد أي دليل واضح على أن فواتير النفط قد تحولت عن الدولار في السنوات القليلة الماضية.¹¹

تعكس هذه الحقائق تأثيرات خارجية قوية لشبكة الدولار؛ ذلك أن مكانته، بوصفه ملاذًا آمنًا، يعززها عمق الأسواق المالية الأميركية، وصدقية السياسة الأميركية.¹² فحتى الأحداث التي أثرت في الدولار فترةً وجيزة لم تزعزع مكانته الأساسية. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل 2025، تسبب تهديد الرئيس دونالد ترمب المفاجئ بفرض تعريفات جمركية ضخمة (ما سُمي "يوم التحرير" Liberation Day) في انخفاض حاد للدولار مع قلب الأسواق؛¹³ وهي ردة فعل نادرة من نوع "المخاطرة" بالنسبة إلى عملة تُعد عادةً عملةً آمنة. ومع ذلك، انعكست هذه الحادثة بحلول أواخر عام 2025، حيث استأنف الدولار ارتفاعه؛ ما عزز دوره بوصفه ملجأً آمنًا.¹⁴ وعلى العموم، لا يزال الإجماع العالمي على أن مزيج الدولار من تأثيرات الشبكة (السيولة الكبيرة، والاستخدام الواسع النطاق، والتنظيم القوي) يبقيه في قمة هرم العملات.

يشير تقرير للاحتياطي الفدرالي إلى أن هيمنة الدولار تمنح الولايات المتحدة نفوذًا قويًا. ذلك أن البنوك الأميركية والاحتياطي الفدرالي يديران شبكة المدفوعات عبر الحدود؛ إذ تقوم الأنظمة بين البنوك القائمة على نظام "سويفت" SWIFT، مثل "فيدواير" Fedwire، و"تشيبس" CHIPS، بتسوية معظم تدفقات الدولار الأميركي. ويعني امتلاك هذه القنوات أن الولايات المتحدة يمكنها فرض عقوبات بمجرد قطع الدول المستهدفة عن نظام الدولار. وحتى عندما يحاول المستخدمون النهائيون الدفع عن طريق المقايضة، أو عبر وسائل بديلة، فغالبًا ما يضطرون أولاً إلى التحويل إلى الدولار (أو الأصول المرتبطة بالدولار)؛ لأن الواردات والالتزامات المالية مقومة بالدولار الأميركي. وبعبارة أخرى، تجعل سيادة الدولار من الإكراه الاقتصادي، سواء من خلال العقوبات أو القيود التجارية، استراتيجيةً فعالة.

7 Ibid.

8 Ibid.

9 Bank for International Settlements.

10 البترويوان هو مصطلح يستخدم في الاقتصاد السياسي الدولي للإشارة إلى تجارة النفط، من تسعير، وفوترة، وتسوية، وتحوّل مالي مرتبط بها، التي تجري بالرنمينبي الصيني (اليوان) بدلاً من الدولار الأميركي. وتعرضه الأدبيات عادةً بوصفه أحد عناصر استراتيجية الصين الأوسع نطاقاً لتحويل الرنمينبي، أو لتقليل الاعتماد على البنى التحتية للسلع والمدفوعات التي تتمحور حول الدولار.

11 Steven B. Kamin, "Dollar Dominance and the Trump Administration," *CEPR*, 1/10/2025, accessed on 15/1/2026, at: <https://acr.ps/1L9F2C3>

12 Barry Eichengreen, *Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System* (Oxford: Oxford University Press, 2011).

13 Kamin.

14 Ibid.

ثانياً: سياسة الولايات المتحدة تجاه فنزويلا وشبكة الدولار

ركزت أدوات السياسة الأميركية تجاه فنزويلا، خلال العامين الماضيين، على الضوابط المالية، بدلاً من السعي للاستيلاء الكلاسيكي على الموارد. فعلى سبيل المثال، منذ أواخر عام 2024، أدرجت واشنطن على نحو منهجي ناقلات النفط والشركات التجارية الفنزويلية في القائمة السوداء، وحجزت عشرات السفن المشتبه في نقلها نفطاً خافاً معتمداً من نظام نيكولاس مادورو إلى الأسواق. فقد جرى الإعلان عن حظر شحن النفط الفنزويلي في كانون الأول/ ديسمبر 2025 (ما سُمي "عملية الرمح الجنوبي" Operation Southern Spear)، وجرى تنفيذه بحزم. وصعدت القوات الأميركية على متن العديد من الناقلات العملاقة، أو صادرتها، لا سيما الناقلات التي ترفع علم بنما "أولينيا" Olina (كانون الأول/ ديسمبر 2025)، والناقلة التي ترفع علم روسيا "مارينيرا/ بيلا-1" Mariner/ Bella-1 (كانون الثاني/ يناير 2026)¹⁵. وجرى تقديم هذه الإجراءات صراحةً على أنها تندرج ضمن سياسة قطع عائدات النفط غير المشروعة لفنزويلا. وفي الواقع، أشار المسؤولون الأميركيون إلى عملية مارينيرا بتأكيدهم أنّ الحصار المفروض على النفط الفنزويلي غير المشروع، والخاضع للعقوبات، لا يزال ساريًا كلياً، وفي أي مكان في العالم¹⁶.

أثرت العقوبات الأميركية كذلك في المجالين المالي والتجاري لفنزويلا. فإلى جانب المصادرات المباشرة، فرضت الولايات المتحدة "مقاطعةً ثانوية"، وهو ما يعني أنّ أيّ كياناتٍ أجنبية تتعامل مع فنزويلا ينبغي لها أن تسدد مدفوعاتها بالدولار الأميركي بعد الحصول على موافقة واشنطن، وإلا ستواجه عقوبات. وفي الممارسة العملية، يعني هذا أنّ مصافي التكرير الصينية أو الهندية، على سبيل المثال، ينبغي لها أن تدفع عبر قنوات معتمدة من واشنطن، أو تشتري النفط عبر وسطاء يتعاملون بالدولار بموجب ترخيص. وتُصدر الوكالات الأميركية (وزارة الخزانة، ووزارة التجارة) بانتظام تراخيص محدودة، أو تلغيها، ومن خلالها تنظّم كمية النفط التي يمكن أن تتدفق وشروطها، ومنها التأكيد من عدم وصول أيّ أموال إلى حكومة مادورو¹⁷. وهذه الأذونات الانتقائية تُبقي الولايات المتحدة في مفترق الطرق التجارية القليلة المتبقية لفنزويلا.

والأهم من ذلك أنّ الإجراءات الأميركية لم تستهدف إعادة توجيه النفط إلى مصافي التكرير الأميركية، كما لو أنّ فنزويلا ستصبح مورداً رخيصاً للنفط لواشنطن. بل على العكس تماماً؛ فالعقوبات الحالية تحظر البيع للدولة الفنزويلية، وينبغي للشركات الأميركية، مثل "شيفرون" Chevron، أن تعمل بموجب إعفاءات تمنع صراحةً تحويل الإيرادات إلى كاراكاس¹⁸. وبدلاً من ذلك، فإن منطق السياسة هو خلق ("قياس") الصادرات للضغط على النظام، مع الحفاظ على النفوذ. ومن المثير للاهتمام أنه بعد القبض على مادورو، لم تعلن الولايات المتحدة عن خططٍ لزيادة الإنتاج. فقد تحدث بعض المسؤولين عن "إعادة بناء البنية التحتية النفطية"، ولكن لم يجر تقديم أي خطةٍ ملموسة لزيادة الإنتاج على الفور. وبدلاً من ذلك، ظلّت المحادثات تركز على الشروط، مثل التغيير السياسي، والرقابة المالية، التي سيجري فرضها قبل أيّ تطبيع¹⁹. وقد تعاملت واشنطن مع فنزويلا، بوصفها حالة نموذجية في فرض نظامها المالي القائم على الدولار، وليس باعتبارها أصلاً يمكن استغلاله بسرعة.

15 Idrees Ali & Phil Stewart, "US Seizes Venezuela-linked, Russian-flagged Oil Tanker after Weeks-long Pursuit," *Reuters*, 7/1/2026, accessed on 16/1/2026, at: <https://acr.ps/1L9F3bv>

16 Ibid.

17 "With Dollars Scarce, Venezuela Currency Exchanges Turn to Crypto," *Reuters*, 3/9/2025, accessed on 15/1/2026, at: <https://acr.ps/1L9F30A>

18 Ibid.

19 في 9 كانون الثاني/ يناير 2026، عقد ترمب اجتماعاً في البيت الأبيض مع كبار مسؤولي شركات النفط الأميركية، بعيد إلقاء القبض على مادورو. وحثّ الشركات على الالتزام بتطوير موارد المحروقات في فنزويلا. لكن لم تحقق المائدة المستديرة طموحات الإدارة الأميركية؛ لأن شركات النفط الكبرى لم تبذل حماساً لذلك، مشددة على المخاطر السياسية، والقانونية، والاستثمارية. ينظر:

Nicolas Chapuis, "US Oil Majors Show Only Moderate Enthusiasm for Venezuelan Oil, Despite Trump's Urging," *Le Monde*, 10/1/2026, accessed on 15/1/2026, at: <https://acr.ps/1L9F2Md>

ثالثاً: نفط فنزويلا: الاحتياطيات مقابل الإنتاج

تشتهر فنزويلا بأنها تمتلك أكبر احتياطي مؤكد من النفط في العالم (بأكثر من 300 مليار برميل)²⁰. لكن الاحتياطيات وحدها لا فائدة منها من دون القدرة على ضخ النفط وبيعه. فقد أدت عقود من سوء الإدارة والفساد ونقص الاستثمار، التي تفاقمت بسبب العقوبات الأميركية، إلى تدمير إنتاج فنزويلا. ففي عام 2000، كانت تنتج حوالي 3 ملايين برميل في اليوم، وبحلول عام 2015 انخفض الإنتاج إلى أقل من مليون برميل، وبحلول عام 2023 كان الإنتاج حوالي 0.74 مليون برميل في اليوم؛ أي بانخفاض 70 في المئة عن مستويات عام 2013 (السنة المرجعية لتولّي مادورو السلطة، خلفاً لهوغو تشافيز). ومعظم الإنتاج المتبقي هو نفط خام ثقيل يتطلب معالجة خاصة؛ ما يعني أنه يذهب في الغالب إلى العملاء القريبين لفنزويلا (الصين، وكوبا، والمكسيك)²¹. ولا تتجاوز الصادرات بضع مئات الآلاف من البراميل يومياً. وبذلك أصبحت فنزويلا اليوم، من الناحية العملية، منتجاً هامشياً في السوق العالمية.

تقوّض هذه الحقيقة أيّ فكرةٍ عن حدوث "طفرة" سريعة في حالة رفع العقوبات. فقد لاحظ المراقبون حينما اتخذت الولايات المتحدة هذا الإجراء، أنه حتى في أفضل الأحوال، سيستغرق الأمر سنوات وعشرات المليارات من الدولارات، لإعادة حقول النفط الفنزويلية إلى حجمها المعقول²². ولذلك فإنه في أعقاب الضربة الأميركية، لم تتغير أسعار النفط العالمية تقريباً²³. ففي الواقع، كانت الأسعار في اتجاه هبوطي أوسع نطاقاً في أواخر عام 2025، وكان يوجد الكثير من الطاقة الاحتياطية من النفط الصخري الأميركي، ومن منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، ومن الاحتياطيات الاستراتيجية²⁴. بعبارة أخرى، من شأن استئناف إنتاج فنزويلا البالغ 800 ألف برميل في اليوم ألا يؤدي - على الأرجح - سوى إلى انخفاض طفيف في الأسعار، ولن يحدث ثورة في الأسواق²⁵.

ليس النفط الفنزويلي عاملاً رئيساً في التقلبات العالمية لأسواق النفط؛ إذ لم يؤدّ الانقطاع المفاجئ لتدفقات النفط الفنزويلي إلى انقطاعاتٍ تُذكر، بل توافرت إمداداتٌ بديلة، وظل مقياس التكرير في الولايات المتحدة، وحركة ناقلات النفط في المحيط الأطلسي، قريبين من مستوياتهما الطبيعية؛ إذ إنّ معظم النفط الخام الفنزويلي كان متجهاً إلى الصين، مع وجود نسبة ضئيلة فحسب على السفن الخاضعة للعقوبات. ومن ثمّ، فحتى الحصار الشديد لن يؤثر كثيراً في الإمدادات العالمية أو أسعار نفط برنت. والسبب في ذلك أن الغرض من الحصار لم يكن أبداً خفض أسعار البنزين للأميركيين²⁶، بل كان الهدف هو حرمان مادورو من عائدات النفط. ويسلّط استعداد القوات الأميركية للاستيلاء على ناقلات النفط العملاقة، حتى تلك التي ترفع العلم الروسي، الضوء على أنّ الأولوية كانت لفرض العقوبات، والاستيلاء على تلك الإيرادات، بدلاً من إعادة توجيه النفط إلى الأسواق الأميركية²⁷.

20 Sherter & Cunningham.

21 Ibid.

22 Ibid.

23 Ibid.

24 Ibid.

25 Ibid.

26 في الواقع، كانت سوق الطاقة الأميركية مكتفية ذاتياً بحلول عام 2025.

27 Ali & Stewart.

رابعاً: المالية الفنزويلية بين "الدولة" و"إلغاء الدولة"

أدّى انهيار فنزويلا إلى تعزيز سيطرة الدولار الأميركي على اقتصادها، حتى في غياب البنوك الأميركية. ففي ظلّ التضخم المفرط والعقوبات، اعتمد الفنزويليون على "الدولة" Dollarization بصفة خاصة مدة سنوات؛ إذ أضحت العديد من المتاجر تحدّد أسعار السلع بالدولار، ويجري الاحتفاظ بالمدخرات بالدولار أو الذهب، ويحدد سعر الصرف في السوق السوداء فعلياً مؤشر الأسعار المحلي. أدركت حكومة مادورو هذه الحقيقة، فأتخذت خطوات لدمج بدائل مرتبطة بالدولار. والجدير بالذكر أنّ النظام أجاز، بدايةً من منتصف عام 2025، استخدام عملة تيثر المربوطة بالدولار في عمليات الصرف الرسمية. وأصبح في إمكان الشركات الخاصة، وبعض البنوك، شراء عملة تيثر بعملة البوليفار الفنزويلي، واستخدامها في مدفوعات الاستيراد؛ ما يؤدي في الأساس إلى ضخ سيولة بالدولار، من دون المرور عبر القنوات الأميركية المحجوبة. والأهم من ذلك أنّ تلك الدولارات تظل مرتبطة بقيمة الدولار. فحتى حينما أنشأت فنزويلا شبكة مدفوعات موازية، وأصبحت الشركات تستورد عبر العملات المشفرة بدلاً من التحويلات البنكية، فإن وحدة الحساب ظلت هي الدولار.

غالباً ما جرى وصف هذه المناورات الفنزويلية بأنها "إلغاء الدولة" De-Dollarization²⁸، ولكن من الأفضل النظر إلى تكتيكات فنزويلا على أنها إلغاء التعامل المصرفي ضمن نظام الدولار. فقد وجدت الجهات الخاضعة للعقوبات، من شركات حكومية فنزويلية وغيرها، طرائق لإجراء المعاملات خارج نظام "سويفت" والبنوك الأميركية، ولكن من خلال استبدال المطالبات بالعملة المشفرة بالدولار الأميركي فحسب. فعلى سبيل المثال، بدأت شركة النفط الوطنية الفنزويلية PDVSA في قبول عملة تيثر مقابل بعض شحنات النفط. وهذا يعني أنّ المشتري الصيني أو الروسي دفع لهذه الشركة بعملة تيثر، وقد احتفظت بها، على افتراض أنها استبدلتها أو استخدمتها لاحقاً بدلاً من الدولار الفعلي. وطوال هذا الوقت، كانت المبيعات مقومةً بدولارات من عملة تيثر، ولذا ظلّ الربط بالدولار الأميركي مستمراً. وبعبارةٍ أخرى، تتجنّب فنزويلا القنوات الأميركية، ولكنها لا تتجنب قيمة الدولار؛ فسواء كانت المعاملات تستخدم البيتكوين، أو المقايضة، أو الائتمان بالروبل الروسي، أو بعملة تيثر، فإن الأسعار والاحتياطات تعتمد في نهاية المطاف على الدولار.

وثمة أمثلة أخرى تعزّز هذا النمط المالي؛ فقد أدت الضوابط النقدية التي فرضتها الولايات المتحدة على فنزويلا إلى ندرة الدولار، ولذا يحتفظ الفنزويليون من القطاع الخاص بمخزونات من العملة الأميركية في الخارج، أو يحولونها إلى سلع. لكن هذه الدولارات (أو ما يعادلها بالدولار) تستخدم وسيلةً ادخار، ووسيلةً للدفع. وحتى عندما تسمح الدول المجاورة في أميركا اللاتينية ببعض التجارة مع فنزويلا بعملة البيزو (الوحدة النقدية لعدة بلدان في أميركا اللاتينية) أو بالبوليفار، فعادةً ما يجري تحويل المعاملات إلى دولارات في مرحلة معيّنة. ويجري التفاوض على جميع العقود الكبرى، مثل صفقات النفط مقابل السلع مع الهند، أو أيّ تجارةٍ ثانويةٍ أخرى، بالدولار.

وبذلك أدّت العقوبات الأميركية إلى تفتيت الاقتصاد الفنزويلي، ودفعت إلى الابتكار في النظام المالي الرسمي. ومع ذلك، فإن هذه الابتكارات تعود باستمرار إلى الدولار بوصفه وحدةً للتبادل. لهذا لا تشير "الدولة من دون بنوك" Dollarization without Banks في فنزويلا إلى ضعف الدولار، بل إنها تؤكد كيف تتشبّه الاقتصادات الصغيرة، التي تتعرض للضغط، بالدولار بصفته خطّ نجا.

خامساً: نحو نظامٍ نقدي متعدد المستويات

توضح حالة فنزويلا منظوراً أوسع نطاقاً، مفاده أنّ النظام النقدي العالمي لا يزال متعدّد الطبقات، بحيث يحتل الدولار مركزه، وتحيط به أجزاء هامشية. وحتى إذا استمر أحد الاقتصادات الكبرى، مثل الصين، في توسيع التجارة عبر الحدود باليوان الصيني، فإن تأثير ذلك يعتمد على الدعم المالي القوي، من أسواق سندات سائلة، أو أدوات تحوّل. وعلى النقيض من ذلك، فإن فنزويلا أضعف من أن تغيّر تلك الأعراف. فنقطها ثقيل، ومنخفض القيمة، ومؤسساتها تفتقر إلى الصديقة، وحجم صادراتها ضئيل؛ فلا أحد يتوقع تشكيل "كارتل نفطي" حول فنزويلا بعملة أخرى.

ما يتغير هو بنية العقوبات؛ إذ تدفع سياسة الولايات المتحدة العالم إلى ممرات عملات أكثر انتقائية. وتجرب البلدان الخاضعة للعقوبات، لا سيّما إيران، وروسيا، وفنزويلا، وشركاؤها، بعض البدائل، مثل مقايضات ثنائية بالعملة المحلية، والعملات المشفرة، والمقايضة، ولكن ذلك يظلّ على نطاقٍ محدود، وبقابلية استبدال محدودة. فهذه حلول تكتيكية تخفّف من حدة العقوبات من خلال تنويع طرق العبور، لكنها لا تزال سيادة الدولار في التسعير أو الاحتياطات. وفي الممارسة العملية، تظل الولايات المتحدة قادرةً على معاقبة الكيانات التي تنتهك قواعد الدولار، من خلال حظرها تماماً من النظام المالي الأميركي. ومن ثمّ، تظلّ "قوة المقاصة بالدولار" Dollar-Clearing Power في يد واشنطن.

هكذا، تؤكد أحداث بداية عام 2026 فرضية الدراسة المركزية؛ وهي أنّ إجراءات الولايات المتحدة تجاه فنزويلا كانت تهدف إلى الدفاع عن شبكة الإنفاذ القائمة على الدولار، بدلاً من الاستيلاء على النفط الخام. فقد أدّى الحصار والمصادرات إلى إبقاء نفط فنزويلا في "الاقتصاد الموازي"، وحرمان نظام مادورو من العملة الصعبة، من دون إنشاء أيّ خط أنابيب نفط جديد إلى الولايات المتحدة. وحتى مع ترويج وسائل الإعلام لإمكانات فنزويلا النفطية الكبرى، فقد ركّزت السياسة الفعلية على شروط فتح النفط الفنزويلي، وليس على الاستيلاء على النفط نفسه. وحتى إن كان إنهاء الحصار قد يؤدي إلى انخفاض طفيف في الأسعار العالمية، من خلال إعادة 800 ألف برميل يومياً إلى السوق²⁹، فإنّ فرضه كان خياراً مقصوداً للاستفادة من إنتاج فنزويلا، وليس خطأً تكتيكياً تسبّب في نقص عالمي.

خاتمة

بحلول عام 2026، تعزّزت فرضية مفادها أنّ سياسة الولايات المتحدة تجاه فنزويلا كانت محكومةً بدوافع نقدية استراتيجية. وتُظهر العديد من القرائن، من أرقام الاحتياطات إلى ممارسات الصرف، أنّ سيادة الدولار لا تزال قائمة. فلم يكن نفط فنزويلا، على الرغم من احتياطاتها الافتراضية الهائلة، الهدف الاستراتيجي للسياسة الأميركية أبداً؛ بل كان رافعةً لهدف أعلى. فقد كانت الضربات الأميركية، والعقوبات، والإجراءات البحرية، تعمل جميعها ضمن نظام الدولار العالمي، إمّا للحفاظ على سلامته، أو لفرض قواعده، أو لاستخراج التكلفة الاقتصادية من أولئك الذين هم خارج نطاقه. وإن كانت حقول النفط الفنزويلية، التي تدهورت بسبب الإهمال والعقوبات، لن توفر طريقة سهلة لملء خزانات الوقود الأميركية، فإنّ ما يظلّ ذا قيمة، هو عائدات الدولار التي لا تزال تولّدها تلك الحقول. ومن خلال السيطرة عليها، تعزز الولايات المتحدة نفوذها المالي على البلاد.

وعلى نطاقٍ أوسع، تشير حالة فنزويلا إلى أنّ هيمنة الدولار لن تتلاشى قريباً في عالم العملات المتعدّد الأقطاب. بل إنها تتحول على الهامش فحسب؛ فقد تنشأ أنظمة هامشية حولها، من عملاتٍ مستقرّة، وترتيباتٍ

للعملات المحلية، غير أنّ الدولار لا يزال يدعمها. ومن ثمّ، تواصل السياسة الخارجية الأميركية، سواء في فنزويلا أو في مناطق أخرى من العالم، معاملة الدول غير الحليفة بوصفها عملاء فعليين لنظام الدولار. والعقوبات النفطية والتجارية هي بذلك بالأساس أدوات للنظام النقدي. وهو ما تؤكّده حالة فنزويلا، حيث تبيّن أنّ "الحرب من أجل النفط" هي مسألة ثانوية، وأنّ الصراع الحقيقي يدور حول من يمكنه إصدار العملة التي يجري تسعير النفط بها وتتبعها وتقييدها.

المراجع

- Arslanalp, Serkan, Barry Eichengreen & Chima Simpson-Bell. "The Stealth Erosion of Dollar Dominance and the Rise of Nontraditional Reserve Currencies." *Journal of International Economics*. Article 103656. vol. 138 (2022).
- Bank for International Settlements. "OTC Foreign Exchange Turnover in April 2022." *Triennial Central Bank Survey*. Monetary and Economic Department. 27/10/2022. at: <https://acr.ps/1L9F2JE>
- Bertaut, Carol, Bastian von Beschwitz & Stephanie Curcuru. "The International Role of the U.S. Dollar – 2025 Edition." *The Fed. Notes*. Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System. 18/7/2025. at: <https://acr.ps/1L9F2w2>
- Eichengreen, Barry. *Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System*. Oxford: Oxford University Press, 2011.
- Kamin, Steven B. "Dollar Dominance and the Trump Administration." *CEPR*. 1/10/2025. at: <https://acr.ps/1L9F2C3>
- Quintana, Francisco J. "Dollar Dominance, De-dollarization, and International Law." *Journal of International Economic Law*. vol. 28. no. 3 (September 2025).